

ماذا تحضّر واشنطن لقمّة أوباما مع زعماء الخليج؟

■ **حميدي العبدالله**

من المنتظر أن يذهب زعماء الدول الخليجية إلى واشنطن للقاء الرئيس الأميركي، في قمة تعقد في «كامب ديفيد»، بناءً على دعوة من الرئيس الأميركي، وستعقد هذه القمة في 13 أيار المقبل.

لماذا استدعى الرئيس أوباما زعماء الدول الخليجية إلى هذه القمة، وهل ثمة علاقة بين الدعوة إلى هذه القمة وبين شُرْن السعودية وحلفائها حرب «عاصفة الحزم»؟ على اليمين؟ وماذا يتوقع أن يتمّ بحثه بين الرئيس أوباما والقادة الخليجين؟

من الصعب إعطاء جواب من قبل محللين ومراقبين في غياب معلومات رسمية عما سيحدث في هذه القمة، ولكن يمكن استقراء المناخ السياسي الذي يجري تحضيره، وبالتالي التعرف إلى ما تريد طرحه إدارة أوباما عبر رسائل بدأت تبرز للعيان بوضوح وقوة بصورة تتوازى طردا مع اقتراب موعد عقد القمة.

أولى هذه الرسائل، إعادة فتح ملف علاقات الدول الخليجية بهجمات 11 أيلول ضدّ الولايات المتحدة، وتداول وسائل الإعلام هذه المسألة بقوة، بعد أن ظلّ الكثيرون بأنّ ملفّ هذه المسألة قد تمّ طيه أو تجاوزه منذ فترة طويلة لصالح توطيد العلاقات بين الولايات المتحدة، والدول الخليجية. ويدهيي أنّ هذا يتمّ من موجة ضغط جديدة سوف تتعرّض لها الحكومات الخليجية من قبل الولايات المتحدة.

ثاني هذه الرسائل، الاتهام العلني وغير المسبوق من قبل الرئيس أوباما لدول خليجية بأنها تتقف وراء تاجيج أعمال العنف في ليبيا، ويدهيي أنّ توقيت إطلاق هذه التصريحات قبل أقل من ثلاثة أسابيع على القمة، إضافة إلى فتح ملف علاقات بعض الحكومات الخليجية بهجمات 11 أيلول لم يأت صدفة، وليس مجرد تزامن عفوي بين هذه الرسائل.

ثالث هذه الرسائل، إعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما أنّ الولايات المتحدة لم تفاجأ بمواقف روسيا على تزايد إيران بصواريخ «أس 300»، بل المفاجأة في أنها تأخرت حتى الآن بتسليمها، وإعلان الرئيس الأميركي أنّ هذه الصواريخ دفاعية وغير مشمولة بنظام العقوبات، وعندما جمّدت موسكو الصفقة مع إيران فإنّ ذلك جاء بناء على طلب من الرئيس الأميركي، وليس لأنّ القوانين الدولية تحزم مع هذه الأسلحة إلى إيران. ومعروف أنّ الرئيس بوتين عندما علّق على قراره بالإفراج عن الصفقة مع إيران قال إنّ هدفها دفاعي، وهي تأتي في إطار تعزيز قدرة إيران الردعية، ولا سيما بعد اندلاع الحرب على اليمن على حدّ تعبير الرئيس بوتين، وهذا يعني أنّ هذه الخطوة موجهة أيضاً، سواء من قبل موسكو أو من قبل واشنطن، ضدّ الحكومات الخليجية، أيّ أنها تبعث برسالة مشتركة إلى زعماء هذه

الرئيس أوباما والرئيس نوري المالكي في بغداد، 2011.

الدول. ورود هذه المؤشرات في هذا التوقيت بالذات، والقاسم المشترك فيها موقف إدارة أوباما من الحكومات الخليجية، قبل أقل من ثلاثة أسابيع على عقد القمة التي تجمع الرئيس أوباما مع قادة الدول الخليجية، يؤكّد فحوى ما سيحدث في القمة والتنازع التي ستمتخصّ عنها.

شهر الحسم في إدلّب والأنبار والردّ الحوثي

تدخل الحرب السعودية على اليمن نهاية الشهر الأول، وبعد أسبوع تدخل الشهر الثاني، وكلّ حرب لا تحقق الرئيسية من أهدافها في شهر لن تحقق شيئاً لو استمرت أربع سنوات كما تقول الحرب على سورية، لأنّ عامل الضمّة الأولى، والقدرات التي يحشدها صاحب الحرب لحربه إنّ فشلت في إحداث اختراق حقيقي نحو أهدافها الكبرى للحرب خلال الأسبوع الأول، تمنح فرصة إثبات الأهلية لشهر ويهدأ يبدأ المأزق بالظهور، وتصير الحرب ورطة، ويصير صاحب الحرب يحتاج بعد رفع السقوف إلى حد يعطيه سملماً لنزول عن الشجرة.

هكذا بدأ الإيعاء على الأميركيين في العراق من الشهر الأول رغم نجاحهم في إسقاط بغداد، بينما فشل السعوديون في التزلّ نحو عدن وصنعاء، وهكذا «الإسرائيليون» في حرب تموز، أسبوع فشله شهر، وهكذا الأزمات الموقلة في تونس ومصر وليبيا، أسبوع فشله بيان الألق للتقدّم من الموقع في المأزق. فشل السعوديون في استدراج إيران إلى حربهم، كي يستدرجوا الأميركيين للتورّط وقلل تعهدهم حماية السعودية في وجه أيّ خطر خارجي، خصوصا من إيران، كما فشلوا في الحفاظ على غطاء العالم الإسلامي الممثل بباكستان وتركيا، وفشلوا في حربهم النفسية والإعلامية على الحوثيين، بعدما نجح السيد حسن نصرالله في استقطاب نيرانهم الإعلامية.

حلف المقاومة نجح في خطة توزيع نيرانه وروزنامته للشهور الثلاثة الفاصلة بين نهاية آذار ونهاية حزيران، وهي شهور ما قبل التوقيع النهائي للتفاهم حول الملف النووي الإيراني، والتي يجهد فيها الثنائي السعودي، «الإسرائيلي» لخلق ظروف قلب الطاولة في المنطقة، فالشهر الأول لامتناص الصدمات، من إدلب إلى الأنبار إلى اليمن خصوصاً.

يبدأ الشهر الثاني بالهجوم المتدرّج والتصعيد من الباراد إلى الساخن، على جبهتي إدلب والأنبار، ويكون الحوثيون قد انجزوا استعدادهم لبدء الردّ، فتسخن جبهة الحدود وتبدأ التحركات البحرية الدفاعية، ويستعدّ سلاح الصواريخ.

يمكّ السعوديون فرصة التراجع، ويمكّ الأتراك فرصة التموضع، ويمكّ الباكستانيون فرصة المبادرة والأميريكيون فرصة النصح.

السعوديون عتّبوا خالد يبحاح نائباً لمنصور هادي، ويمكّون فرصة تقديم رسالة إيجابية بتخية منصور هادي وتعيين بحاح رئيساً مؤقتاً في انتظار حل سياسي يشكل مجلساً رئاسياً، ويهدأ بحاح ويقلّ السعودية التجاوب مع دعوة الأمم المتحدة لوقف النار، وبعدها تقرّر السعودية تمديد الهدنة الإنسانية تعبيراً عن «حسن النية» لفتح الباب لحل سياسي.

يمكّ الأتراك فرصة الحياض نحو معركة إدلب المقبلة، والإفراج عن العسكريين اللبنانيين المخطوفين في رسالة إيجابية لضمان مقدهم في التسيويات.

يمكّ الباكستانيون فرصة تطوير حياضهم للمبادرة إلى دعوة الأطراف اليمينيين إلى مؤتمر حوار برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي، ممكّال السعودية وإيران وتركيا ومصر وباكستان وأندونيسيا، وممكن ترك العالم ليختار اليمينيون أحد مقرات المنظمة في جدة مثلاً، أو إحدى عواصم الدول الراعية باسم المنظمة كاسلام آباد مثلاً.

يمكّ الأميركيون فرصة أن يقولوا إنّ استمرار الحرب، يشكل تهديداً لمسامعي حصار «القاعدة»، التي تتوسع وتنشط وتنمو في مناخ الحرب في اليمن، وأنّ الحل السياسي ووقف الحرب جزء من استراتيجية مكافحة الإرهاب أسوة بما قالوه عن ليبيا على الأقل.

في كل الأحوال تبدو الأنبار وإدلب ساحة قتال مقبلة أشهر آتٍ.

«توب نيوز»

السعودية وثلاث ورمطات

راهنّت السعودية على حسم نصف اليمن، على الأقلّ صنعاء وعدن خلال الأسبوع الأول من الحرب، وفتح التفاوض على دور محدود للحوثيين، فصار الشهر الأول على نهاياته والحوثيون نسقوا خطة الصمود، وحرب الاستنزاف ووقع السعوديون في الفخ.

يشتم السعوديون اليوم باكستان والأمم المتحدة لمطالبتها بوقف النار. راهنّت السعودية على أنّ الحرب الإعلامية على السيد حسن نصرالله ستحوّل الصراع في المنطقة إلى المذهبية فاشتقّفوا أنها خطة السيد لجذب نيران فضائياتهم وصحّفه عن الحوثيين ليتفرّغوا لحربهم المذهبية.

يشتم السعوديون اليوم على عبد الله صالح ولا يتنبهون إلى أنّهم بشتميته يفنون الطابع المذهبي عن الحرب.

راهنّت السعودية على توريط إيران في الحرب لنسف التفاهم النووي وجدب أميركا إلى الحرب ضدّ إيران، فكان شعار إيران الدعوة إلى الحل السياسي، وأجبرت السعودية على رفضه.

تشتم السعودية اليوم كلّ دعاة الحلّ السياسي.

ورطة السعودية الأولى أنّها لا تستطيع وقف الحرب، والثانية أنّها لا تستطيع وقف حملاتها على السيد، والثالثة أنّها لا تستطيع توريط إيران.

تخسر السعودية ولا تقدر على التقدم والتراجع بثلاث ورمطات.

الرئيس نوري المالكي والرئيس أوباما في واشنطن، 2011.

الرئيس نوري المالكي والرئيس أوباما في واشنطن، 2011.

البناء

التقرير الأسبوعي لمراكز الأبحاث والدراسات الأميركية

مصير الاتفاق النووي الإيراني بعد مساهمة أوباما مع الكونغرس

■ **مص**

أصدر معهد كارنيفي دراسة تتعلق بالجيش المصري من زاوية «تناهي نفوذه غير المسبوق» في إدارة الدولة، محذراً من أنّ «النفوذ السياسي والخسومات الداخلية قد تشكلان عقبة» أمام القوات المسلحة على المدى الطويل. وأوضح «أنّ الأموال

السعودية التي حصل عليها مؤخراً ضمنّ سيطرة الجيش على مشاريع البنى التحتية الضخمة». وحذر من حصول «انقسامات في الجيش»، على خلفية صراع الأجنحة المتعددة على الامتيازات؛ وكذلك «قلق الجيش الأكبر... من عودة احتجاجات واسعة النطاق ضدّ الحكومة بعضها اندلع على مقربة من المنشآت العسكرية الكبرى»، مما قد يترتب عليه «اشقاق داخلي وأزمة على الشريعة». ونبه صنّاع القرار الأميركي إلى الاستمرار في ضخّ المساعدات الأميركية لمصر «بدافع حماية المصالح الاستراتيجية»، الأميركية، إذ اثبتت التحولات والإرهاصات الاجتماعية الأخيرة أنّ مسارات التمويل الإضافي لا يُعدّ خياراً جيداً، تحت مبرّر محاربة الإرهاب، بل «لن تحسّن الأمن الإقليمي في المدى الطويل».

■ **المفاوضات النووية مع إيران**

اعتبر معهد أبحاث السياسة الخارجية توجه يعيد أوباما للتوصّل مع إيران إلى اتفاق نووي في المستقبل إلى حرصه على «عقد توازن بين الأضداد... المساعدات الأميركية لمصر «بدافع حماية المصالح الاستراتيجية»، الأميركية، إذ اثبتت التحولات والإرهاصات الاجتماعية الأخيرة أنّ مسارات التمويل الإضافي لا يُعدّ خياراً جيداً، تحت مبرّر محاربة الإرهاب، بل «لن تحسّن الأمن الإقليمي في المدى الطويل».

■ **الاتفاق، لوزان السويسرية**. من إعلان دولي تمّت قراءته من قبل وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي، فيدرিকা موغيريني، واكد عليه بحرفيته الجانب الإيراني. وما لبث الجانب الأميركي إنّ أفضح عن نصّ متشدّد يعارض بعض نصوص الاتفاق الدولي، بدءاً من الرئيس أوباما وتلاه وزير الخارجية جون كيري، عزاء البعض إلى اعتبارات داخلية أميركية، ليس إلاّ.

تسجيل شامل لنود التفاوض والخلاف بين الطرفين لا تحذم المشهد بقدر ما تشتت الجهد وتوفر ذخيرة لهجوم جناح الصقور في الجانب الأميركي بالدرجة الأولى، بل الصرح على بعض أهمّ الجوانب التي وصفها الرئيس أوباما نفسه، «ما عرر بان الجانب الإيراني وافق على عدم تشغيل المناجم المتطورة من أجهزة الطرد المركزية»؛ في المقابل، ردّت إيران بأنها ستستأنف تشغيلها عقب التوقيع على الاتفاق. في الجانب العملي للبحث، تشكل إجماع دولي بأنّ القضايا الخلافية تمّ التوصل إلى حلّ في شأنها، بيد أنّ القضية المحورية الشائكة بين الجانبين تتعلق بألية رفع العقوبات وضوابطها.

وأضاف الرئيس أوباما أنّ الاتفاق يفضّ على تطبيق نظام تفتيش وتحقق صارم؛ واستحصل على تنازل إيران بشأن الفعالات الأخرى في فودرو وآراك، مع الإيعاء بأنّ مواقع عسكرية ستخضع لذات آلية التفتيش. ردّ الجانب الإيراني لم تحجز وطرح تفسيرات مغايرة، لا سيما في عدم السماح لأيّ فريق بالدخول إلى المواقع العسكرية، تحت أيّ ظرف أو مبرّر.

■ **مأزق أنصار أوباما**

لا يختلف أحد على توصيف ما جرى ويجري من مشادّات واصطفافات بأنها تأتي لاعتبارات سياسية بالدرجة الأولى، وحسابات دقيقة للمعنيين في خوض جولة الانتخابات المقبلة. أدرك أوباما مبكراً «صلاية» معارضة بعض أعضاء حزبه والخاضعين لنفوذ «اللوبي الإسرائيلي»، وهذّ بعضهم بترك قاربه وبضئ حبيداً، تحت ذريعة عدم السماح بتخطي دور الكونغرس. في الجانب الآخر، يخشى أوباما بشدة عدم دعم الكونغرس لجهوده والمضيّ بتنفيذ تهديد «باباطل» مفعول الاتفاق عند تسليم الرئيس المقبل زمام الأمور. تجدر الإشارة إلى عامل موضوعي أثر على قرار الرئيس أوباما، يتعلق بقيادة الحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ. إذ أعلن زعيم الأقلية في المجلس، هاري ريد، عن نيته التناعد من المنصب السياسي عند انتهاء الدورة الحالية العام المقبل، وهو الذي كان يشكّل اللحمة المطلوبة لتحسيد الدعم للرئيس أوباما بين زملائه الديمقراطيين. خليفة ريد المحتمل، السيناتور اليهودي عن ولاية نيويورك، تشاك شومر، من أشدّ مؤيدي «إسرائيل»، ومناهض للاتفاق النووي مع إيران. موقع زعيم الأقلية الديمقراطية ينطوي عليه نفوذ واسع يطاول مستويات عدة؛ تصرّح حملات التبرّع المالي، التحكّم بتعيين زملائه الديمقراطيين في لجان الكونغرس المتعدّدة، وتاريخ طويل ينتظره في إدارة دفة مواقف وتوازنات الحزب الديمقراطي لا سيما بعد انتهاء ولاية الرئيس أوباما الحالية.

■ **البعد القانوني لصفقة «المراجعة»**

من ناقل القول أنّ صفقة القانون التسوية كانت ثمرة صراع المنع بين السلطين أدت «لشريع» تدخل السلطة التشريعية في صلاحيات السلطة التنفيذية؛ مقابل رؤية الأخيرة أنها وليدة «تهميش البيت الأبيض لحقها في المصادقة على الاتفاقية» المزمعة.

حقيقة الأمر أنّ الاتفاق النووي التمهيدي يندرج تحت اتفاق السلطين لترتيب سير العمل بينهما، بحيث تخضع بعض الاتفاقيات التي يبرمها الرئيس لمصادقة الكونغرس، إما مسبقاً أو عقب التوقيع، بسببة الأغلبية السيمطة لمجلسي الكونغرس معاً، بدلاً من نسبة الثلثين المقرّرة داخل مجلس الشيوخ بمفرده. وسبق للسلطين تداول الترتيبات عينها، في ظلّ أجواء جدل صاخبة أحياناً، خاصة تلك المتعلقة بمسائل التبادل التجاري، والتي يتمتع الكونغرس بصلاحيّة دستورية لتنفيذها. وتتجدّد دور الصراع بصورة أكثر حدّة في أزمنة تباين الحزب المسيطر على البيت الأبيض عن المتحكّم بأغلبية مجلس الشيوخ.

في شأن «قانون المراجعة»، تصنّر الحزب الجمهوري مشهد المعارضة الحادّة، وتوصّل الفريقان داخل لجنة العلاقات الخارجية إلى صيغة لتشرط بموجبها تقديم الرئيس النص النهائي للاتفاق النووي للكونغرس لمراجعتها، كما «تحظر» على الرئيس تعليق أو إيقاف العمل بنظام العقوبات المقرّرة من قبل الكونغرس خلال الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية المراجعة. كما وفرت الصفقة الوسيطة مخرجاً سياسياً لمعارضى الاتفاق بالمطلق إلى عقد جلستي تصويت منفصلتين في مجلسي الكونغرس، لإتاحة الفرصة لكلّ منهما لتسجيل تصويته بـ«لا»، لدوافع وحسابات سياسية صرفة. الأمر الذي سيؤدّي إلى استخدام الرئيس أوباما حقه بالفيتو وهو مطمئنّ لدعم ما لا يقلّ عن ثلث عدد الأعضاء لضمان سريان مفعول قراره.

مضى الطرفين إلى هذه المرحلة المتطرية في الذهاب إلى الاصطدام هو أمر مستبعد لما سيرتّب عليه من تداعيات تنال من هيبة ومصداقية الولايات المتحدة على الصعيد العالمي، بعد أن توفّر «ظاهرياً» الحيازات لكلّ طرف بموقفه المعين، أيضاً، ستخضع الصيغة الوسيطة لجملة من التعديلات والنقاش الحادّ عند تقديمها لمجلس النواب للتصويت عليها، قبل تقديمها رسمياً لمكتب الرئيس. وهنا تكمن المراهنة، باعتبارنا، على نقل قلمها الرئيس أوباما ورويته أن تدخل بعض التعديلات لصالحه في نهاية المطاف، أو تحلّل الطرف المعارض تداعيات الضرر السياسي والاستراتيجي على المستوى الدولي.

استطاع فريق الرئيس أوباما إدخال بعض التعديلات التي تبدو سطحية في الوهلة الأولى، لكنها تصبّ في خدمته في المحصلة النهائية، تنصّ صيغة الاتفاق على تقصير فترة المراجعة الزمنية من 60 يوماً إلى 30، يليها إصدار الكونغرس قرار رفع العقوبات، أو بعضها، ترسل بعدئذ للرئيس. خيار اللجوء للفيتو يستدعي تمديد فترة المراجعة 12 يوماً اضافياً، يتبعها 10 أيام أخرى للكونغرس

آراء

■ **أحمد عبدالمجيد**

الاستراتيجية سترتّب عليها «سباق تسلح سريع، وأعمال تخريب سياسية وعسكرية، تشارك فيها مجموعات وأقليات دينية وعرقية مضطهدة».
أثار قرار الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، تفعيل صفقة تزويد إيران بنظام دفاع جوي متطور، صواريخ «أس 300»، قلقاً بيننا داخل أوساط مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، واعتبره خطوة استباقية لبوتين لإعادة اصطاف بلاده «مكصدر تسليح رئيسي لإيران قبل رفع العقوبات الغربية» عنها، وأوضح أنّ عزم إيران لتحديث قواتها المسلحة «حفّز روسيا لتحجّز موقعا متقدّماً لها للفوز بأكبر قطعة ممكنة من السوق الإيرانية».

■ **تركيا**

أثني معهد صندوق مارشال الألماني التزام كلّ من تركيا والساسة الأكراد الاستمرار في المفاوضات لإيجاد حلّ سياسي لخلافاتها، كما أنّ ذلك يعود إلى حساباتها الاستراتيجية».
وحذر انه على الرغم من إحراز الطرفين بعض التقدّم «إلا أنّ جملة عوامل كامة من شأنها إما الإطاحة بالمسار أو تأجيله»، في أفضل الأحوال، منها «التطوّرات الإقليمية، البروز الانتخابي لقوى مقربة من حزب العمال الكردستاني، والحسابات الانتخابية (المتغيّرة) لكافة الأطراف، وتباين وجهات نظر كافة الأطراف حول النظام السياسي الراهن...» وأوضح انه من أجل التغلب على تلك العقبات وتداعياتها ينبغي على الحكومة اتخاذ بعض الإجراءات... إنشاء لجنة مراقبة (محايدة)، الإفراج عن المعتقلين المرضى وخضوات أخرى. كما يتعيّن على الجانب الكردي «عقد مؤتمر المعلن لنزع سلاحه وتطبيق ما أعلن عن نيته القيام به – إنهاء الكفاح المسلح ضدّ تركيا».

■ **العراق**

الغلبة تكمن في تفصيل «بريء» استطاع الرئيس ورفيقه إدخاله على الصيغة التوفيقية، الموافقة النهائية على الاتفاق النهائي تصيح أمراً محسوماً بموافقة 34 صوتاً من مجموع 100 في مجلس الشيوخ، خلال 30 يوماً، وهي فترة يبدو أنّ الطرف الجمهوري «اضطر» لقبولها للحفاظ على مخرج سياسي يحفظ ماء وجه الطرفين.
■ **العهد «الإسرائيلي» والسعودي**.
تتمتّع صفقة الاتفاق نصاً يلزم البيت الأبيض بتوفير بنود الاتفاقية الأصلية وكافة ملحقاتها السرية لمراجعة الكونغرس، خلال 5 أيام من الإبرام، الأمر الذي رفضه الرئيس أوباما سابقاً بشدّة. المدة الممنوحة للكونغرس للمراجعة، 30 يوماً، لا يسري مفعولها إلا بعد استكمال تسلم الكونغرس كافة الوثائق المتعلقة بالاتفاق النووي.
عناد الرئيس أوباما المتوقع بالالتزام الزمني سيحفّز الطرف الآخر للجوء للقضاء الذي سيصدر حكماً بعدم مشروعية قرار الرئيس، على الأرجح. حضور «إسرائيل» في الجدل الدائر في واشنطن بقي بعيداً عن الأضواء، باستثناء خطاب تندياهو أمام الكونغرس، 3 آذار.
تغيّر المشهد سريعاً مع تغيّر المعطيات، نقلت يومية «نيويورك تايمز»، 16 نيسان، عن «وزير الاستخبارات والشؤون الاستراتيجية»، توماس تل أبيب، يوفال ستاينتز، قوله أنّ خطوة الكونغرس «تشكّل إنجازاً للسياسة الاسرائيلية... وعليه (ستضطرّ) الإدارة ورفيقها المفوض بذل مزيد من الجهود لجسر الفجرات وإنجاز اتفاق يظهر أفضل، أو على الأقلّ مقبول أكثر، في خطى بموافقة الكونغرس»، في إشارة بالغة الوضوح لاجتماع الضغط «الإسرائيلي» على الكونغرس.

واستقرت شيعة (إم اس ان بي سي) للتلقّزة خلال حماسة الجدل السياسي عن حقيقة دوافع الكونغرس الذي استنهض فخالة «ليكتشف انه يتعيّن عليه التنازل (لحجج دور) ما عندما يتعلق الأمر بجهود الإدارة لنفادي الإصرار إلى حرب جديدة».
واحججت عن المضيّ بالتساؤل إلى نهايته خشية التفرّق لدور «إسرائيل».
المؤلف الأميركي، ووربت پارلي، والمتخصّص في الشؤون الإيرانية، نقل عن مسؤول في الاستخبارات الأميركية، رفض الإفصاح عن هويته، قوله أنّ السعودية دفعت «16 مليار دولار لإسرائيل على مدى سنتين ونصف السنة»، لمساعدتها على حشد الصلح وتجميع خبار الحرب على إيران لدى إدارة الرئيس أوباما. وأضاف أنّ كلا الطرفين «السعودي والإسرائيلي» رفضا التعليق على النبا. وأردف أنّ المبالغ تمّ تحويلها «عبر دولة عربية... إلى حساب مصرفي يسيطر عليه

■ **الشرق الأوسط**.
تتمتّع صفقة الاتفاق نصاً يلزم البيت الأبيض بتوفير بنود الاتفاقية الأصلية وكافة ملحقاتها السرية لمراجعة الكونغرس، خلال 5 أيام من الإبرام، الأمر الذي رفضه الرئيس أوباما سابقاً بشدّة. المدة الممنوحة للكونغرس للمراجعة، 30 يوماً، لا يسري مفعولها إلا بعد استكمال تسلم الكونغرس كافة الوثائق المتعلقة بالاتفاق النووي.
عناد الرئيس أوباما المتوقع بالالتزام الزمني سيحفّز الطرف الآخر للجوء للقضاء الذي سيصدر حكماً بعدم مشروعية قرار الرئيس، على الأرجح. حضور «إسرائيل» في الجدل الدائر في واشنطن بقي بعيداً عن الأضواء، باستثناء خطاب تندياهو أمام الكونغرس، 3 آذار.
تغيّر المشهد سريعاً مع تغيّر المعطيات، نقلت يومية «نيويورك تايمز»، 16 نيسان، عن «وزير الاستخبارات والشؤون الاستراتيجية»، توماس تل أبيب، يوفال ستاينتز، قوله أنّ خطوة الكونغرس «تشكّل إنجازاً للسياسة الاسرائيلية... وعليه (ستضطرّ) الإدارة ورفيقها المفوض بذل مزيد من الجهود لجسر الفجرات وإنجاز اتفاق يظهر أفضل، أو على الأقلّ مقبول أكثر، في خطى بموافقة الكونغرس»، في إشارة بالغة الوضوح لاجتماع الضغط «الإسرائيلي» على الكونغرس.

واستقرت شيعة (إم اس ان بي سي) للتلقّزة خلال حماسة الجدل السياسي عن حقيقة دوافع الكونغرس الذي استنهض فخالة «ليكتشف انه يتعيّن عليه التنازل (لحجج دور) ما عندما يتعلق الأمر بجهود الإدارة لنفادي الإصرار إلى حرب جديدة».
واحججت عن المضيّ بالتساؤل إلى نهايته خشية التفرّق لدور «إسرائيل».

المؤلف الأميركي، ووربت پارلي، والمتخصّص في الشؤون الإيرانية، نقل عن مسؤول في الاستخبارات الأميركية، رفض الإفصاح عن هويته، قوله أنّ السعودية دفعت «16 مليار دولار لإسرائيل على مدى سنتين ونصف السنة»، لمساعدتها على حشد الصلح وتجميع خبار الحرب على إيران لدى إدارة الرئيس أوباما. وأضاف أنّ كلا الطرفين «السعودي والإسرائيلي» رفضا التعليق على النبا. وأردف أنّ المبالغ تمّ تحويلها «عبر دولة عربية... إلى حساب مصرفي يسيطر عليه

يتنامى التأييد الشعبي الأميركي لعقد اتفاق نووي مع إيران والعزوف عن الخيار العسكري الذي يجز البلاد إلى مزيد من الحروب التي أنهكت كافة الشرائح الاجتماعية وتسببت في تردّي أوضاعها المعيشية

■ **نتنياهوهاو**... وعليه، مؤلّت السعودية كافة جهود «اللوبي الإسرائيلي» بما فيها خطاب تندياهو أمام الكونغرس لإفشال التقارب مع إيران.

■ **حفظ الاتفاق أميركياً**

احتدام وتشعّب الجدل السياسي حول بنود الاتفاق التمهيدي بين البيت الأبيض والكونغرس أدّى إلى مزيد من الإحباط والريبة في أوساط الشعب الأميركي، الذي يبقى متوجساً من صدقية الطرفين وأنّ ينسب متفاوتة.

الصيغة التوافقية الراهنة تمنح الرئيس أوباما مصادقة مجلس الشيوخ بتصويت 34 عضو من حزبه الديمقراطي على الاتفاقية، كما أسلفنا، وترجع قرار التوقيع ضدّ خصومه إلى لزم الأمر. في ظلّ الأجواء السياسية الراهنة من المسير التكهّن بقدرته الرئيس أوباما ضمان هذا الصيغة «الضليل» إلى جانبه. بيد أنّ السباق الانتخابي لا يزال على بداياته وفي جعبة أوباما عدد من الخيارات «الضاغطة» باستطاعته توظيفها على أكثر طوائعية منهم. وهنا ينبغي التيقّن من دور السيناتور تشاك شومر، الطامع في خلافة زعيم الأقلية الديمقراطية هاري ريد، بيد انه يستند إلى تأييد حاسم من اللوبي «الإسرائيلي» وانصاره داخل الكونغرس.

بالإشارة إلى بدء موسم السباق الانتخابي في الولايات المتحدة، يستطيع الرئيس أوباما الماطلة في تقديم نصوص الاتفاق إلى ما بعد انتهاء فصل الصيف، ولديه الفرصة المقبلة للكونغرس في شهر أيلول المقبل، وبهذا تتوفر لديه فرصة زمنية تمتدّ 60 يوماً قبل إقدامه على اتخاذ قرار برفع العقوبات، والمضيّ في الصدام المحتّم مع الكونغرس الذي سيمنّد على الأرجح إلى موعد عطلة عيد الميلاد وراس السنة الجديدة.

أعلن عدد متواضع عن نيته خوض الانتخابات الرئاسية، إذ لم يتجاوز 4 أعضاء حتى اللحظة، ومن المتوقع دخول الحلبة عدد آخر من الطامعين للترشّح. ولن يكون مستغرباً معارضة كافة المرشحين للاتفاقية، بمن فيهم مرشحة الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون، وآخرين يتطلعون إلى تجديد انتخابهم في دورة جديدة أيضاً. لا تزال طريق التوصل إلى اتفاق نووي ملبّدة وتعترضها عقبات عدة، مرئية ومستترة. المشهد المقبل لا يؤشّر الى توفر ضمانات بلوغ الهدف، بل ربما عرقلة الجهود والاستمرار السياسي، ولن يكون مستبعداً تعثر الاتفاق ووقوع ضحية المزيدات الانتخابية. وقد يتوقف الأمر على كيفية خوض أوباما للصراع المحتمل على كيفية إلغاء العقوبات المبرمة من الكونغرس في الفترة التي تلي التوصل إلى الاتفاق النهائي.